

الديمقراطية في تصور المثقفين المغاربة

سعيد منتاق
باحث مغربي



قسم الدراسات الدينية

ملخص:

انصبت مناقشات المثقفون المغاربة، منذ بدأ اهتمامهم بالديمقراطية ممارسة وتنظيراً، على الجانب القانوني والسياسي، فركزوا أساساً على دور الدستور والأحزاب السياسية في تكريس نظام ديمقراطي يؤسس لدولة الحق والقانون. وإن كان هذا التركيز لا يخلو من فوائد مهمة تؤرخ لتطور ديمقراطي في بعده النظري، فإنه يغفل جانباً آخر لا يقل أهمية، يروم تغيير عقليات المواطنين للتأقلم مع الفكر الديمقراطي. ما جدوى قانون أو دستور ديمقراطي يُطبق على شرائح اجتماعية تفتقد إلى ثقافة ديمقراطية داخل البيت وخارجه؟ هل من الضروري حصر الديمقراطية في المؤسسات الدستورية فقط؟

من خلال دراستنا للديمقراطية في تصور المثقفين المغاربة، حاولنا الوصول إلى نتائج واضحة وأخرى ضمنية، توخينا التنبيه إلى أمرين اثنين من النتائج الواضحة: أولاً، بالرغم من أهمية الدراسات المنجزة عن الديمقراطية، فإن الجمع بين دراسة الديمقراطية من الأعلى؛ أي الاهتمام بالمؤسسات الدستورية والأحزاب السياسية، ودراسة الديمقراطية من الأسفل؛ أي تكريس ثقافة الديمقراطية سلوكاً يومياً لكل فرد على حدة، هو الكفيل بتحقيق دراسات كاملة متكاملة عن الديمقراطية وأبعادها السياسية والاجتماعية. ثانياً، يجب في نظرنا عدم حصر تحليل النظام الديمقراطي على المتخصصين في القانون والعلوم السياسية فقط، لأن المهتمين بالحقل الأدبي والفلسفي والعلوم الإنسانية عموماً يستطيعون المساهمة أيضاً وتناول الديمقراطية من جوانب إنسانية وثقافية قد تكون إضافة نوعية للنقاش. وفيما يخص النتائج الضمنية، نذكر أيضاً أمرين اثنين: أولاً، مع أن تصور بعض المثقفين المغاربة للديمقراطية حدثي بامتياز، فإن اقتباسهم من الغرب بقي ناقصاً على اعتبار أن المثقفين الغربيين الآن يناقشون فوائد الديمقراطية التشاركية في الدفع بالحكومات إلى اتخاذ القرارات الاجتماعية الملائمة ومساعدتها على تحمل عبء التسيير وسن القوانين. ثانياً، هل الديمقراطية خصيصة غريبة محضة؟ لم غيب المثقف المغربي خصائص الشورى في الإسلام مثلاً بصفاتها عنصراً مكماً أو مناقضاً للديمقراطية؟

إن الدراسات التي أجريت على الديمقراطية بالمغرب دراسات مفيدة تفتح النقاش لقضايا أخرى مهمة، تتوخى الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي سلوكاً وثقافةً.

مقدمة:

لا يستقر حال النسق السياسي لمجتمع ما دون اعتبار للواقع المادي وللتراكم النظري الذي عرفه ذلك المجتمع في تطوره التاريخي والثقافي؛ فالواقع بحاجة إلى إطار نظري يحده ويوجهه، كما أن المشروع النظري ينبثق من الواقع ولا يحيد عنه، حتى لا يتحول إلى مشروع خيالي لا صلة له بالخصائص الثقافية للمجتمع. وهذا ما ذهب إليه عبد الإله بلقزيز في دراسته لمفهوم السياسة التي تمتع في رأيه «عن تحصيل الهدف الذي أنتج مبرر وجودها، إن هي لم تنتظم في بنية تحتية تنظيمية قميئة بمدى عناصر القوة اللازمة لتحويل مطالبها إلى واقع مادي»¹. لا يمكن لهذه البنية التحتية أن تكون تنظيمية دون تصور فكري اختار بلقزيز أن يسميه قوة رمزية، إذ يرى أن قوة السياسة المادية تحتاج «إلى قوة رمزية لا غنى عنها للاستثمار في رصيد القوة المادية، وهذه القوة (الرمزية) هي الأفكار، وهي كناية عن التصورات والاختيارات البرنامجية التي تجري على أساسها تعبئة القاعدة المادية للسياسة من أجل تحقيق الهدف: نغني المصلحة»². لا يمكن أن تنحصر المصلحة في هدف شخصي ضيق، وإنما هي مصلحة عامة يسهم فيها الجميع على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم السياسية ويستفيدون منها، لذلك كان لا بد من تصور نظري يركز على الواقع لفهم تطور الفكر الديمقراطي في المغرب.

الديمقراطية وكفاح الشعب:

يعتبر علال الفاسي من المفكرين الأوائل الذين تناولوا موضوع الديمقراطية بالدرس والتحليل، ونستنتج من كتاباته أن الديمقراطية هي المطلب الأوحد الذي يجب عدم التهاون في النضال من أجله، فهو يبرهن في «الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها» أن المغرب كان دائماً، حتى قبل الحماية، يضع قضية نظام ملكي دستوري ديمقراطي نصب أعينه، «ولكن تهافت الاستعمار على الشمال الإفريقي منذ نهاية حرب السبعين واختلال التوازن بين الدول الغربية، عاق تحقيق أي هدف إصلاحي مهم وقاد الدولة والشعب إلى الاهتمام قبل كل شيء بحماية الوطن وحدوده ومقاومة التسرب الاستعماري العسكري والاقتصادي من طرف فرنسا شرقاً وجنوباً وإسبانيا شمالاً وجنوباً»³. فركز المغاربة على المقاومة بدل الإصلاح، وإن كانت مقاومة الاستعمار إصلاح في حد ذاته، كما ركز المغاربة على الاستقلال لكي لا تذهب مسيرة الإصلاح التي شرعوا

¹ - عبد الإله بلقزيز، «العنف والديمقراطية»، منشورات الزمن (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1999)، ص 18

² - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 18-19

³ - علال الفاسي، «الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها»، إعداد عبد الرحمن بن العربي الحريشي (الرباط: مطبعة الرسالة، 1990)، ص 5

فيها قبل الحماية سدىً. وهكذا، يلاحظ علال الفاسي التالي، إذ يقول: «نضجت في أذهان الوطنيين المغاربة نظرية السير إلى الإصلاح عن طريق الاستقلال، لا إلى الاستقلال عن طريق الإصلاح».⁴ من الواضح إذن أن الحرية أس الإصلاح، ولا يمكن لإصلاح أن يتم دون وعي الأفراد بأولوية الحرية والاستقلال، فكان الإصلاح الديمقراطي، بعد المطالبة بالاستقلال ووحدة التراب الوطني، من مطالب الحزب الوطني والمغاربة جميعاً.

مع ذلك لم يأتِ الإصلاح الديمقراطي دفعة واحدة، لأن علال الفاسي كان واعياً بصعوبة الظروف آنذاك، فبدأ مسار الإصلاح بالدعوة إلى السلفية الجديدة لمقاومة الخرافات وتربية الأفراد على التفكير الحر، ولاسيما «في طريقة الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم وفي علاقة السلطة بالمال».⁵ فإذا كانت السلفية الجديدة بعنًا لروح الشريعة الإسلامية فهذا لأن الإسلام يسهم في تأديب المواطن المغربي وتقوية ملكاته الفكرية والروحية. ولكن أهم ما في منطق الإصلاح هذا هو الوعي بضرورة إصلاح الفرد قبل تغيير الوضع السياسي للبلاد، ونادرًا ما تنبه منظرو الديمقراطية المعاصرون بالمغرب لهذا الأمر. والسر في ذلك هو أن إصلاح الأفراد «يؤدي إلى كفاح من أجل الديمقراطية الواقعية بما تتطلبه من حرية ومساواة في الحقوق والواجبات الأساسية للتحرير الفكري والوطني والسياسي. ومعنى ذلك المطالبة بالاستقلال والدستور».⁶ لن نبالغ إذن، إن وصفنا هذا التصور للديمقراطية بالتصور العميق لأهمية الفرد قبل النظام السياسي، وذلك لأن الفرد الذي لا يزال يؤمن بالخرافات لا يمكنه أن يعرف معنى الحرية والمساواة، كما لا يمكنه أن يجمع بين الحقوق والواجبات ويعطي الأولوية للحقوق ويغفل عن الواجبات.

وفي تصور علال الفاسي، للديمقراطية أسس ينبغي التثبيت بها والنضال من أجلها، منها أنه يجب أن تعطى السيادة للشعب، إذ ورد في تعليقه على ميثاق البيعة ليناير 1908 مع السلطان مولاي عبد الحفيظ أن هذه البيعة عقد «بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم المطلق إلى نظام ملكية دستورية، فليس من حق السلطان منذ الآن أن يبرم أية معاهدة سلمية أو تجارية إلا بالرجوع للشعب ومصادقته، وتقييد المعاملات المسموح بعقدها بعد الاستشارة المدنية والاقتصادية، يرمي لمعنى بعيد هو تجريد الملك والشعب من عقد أية معاهدة من شأنها أن تمس شؤون الأمة، ومعنى هذا بعبارة العصر أن السيادة تكمن في الشعب ولا تقبل التفويت».⁷ ومن هذه الأسس ضرورة فصل السلطات، «لأنه مبدأ أساسي لتحقيق كل إصلاح دستوري».⁸ وضرورة تكريس

⁴ - علال الفاسي، المرجع نفسه، ص 52

⁵ - علال الفاسي، المرجع نفسه، ص ص 49-50

⁶ - علال الفاسي، المرجع نفسه، ص 50

⁷ - علال الفاسي، المرجع نفسه، ص 28

⁸ - علال الفاسي، المرجع نفسه، ص 50

الحريات العامة، مثل «حرية القول والكتابة والتجمع وحرية النقابة والجمعيات وحق التجمع»⁹ ومن هذه الأسس كذلك، إحداث مجالس محلية ومركزية تمثل الشعب. وإذا كانت مطالب الشعب المغربي معتدلة سياسياً بعيد الاستقلال، فلأن علال الفاسي كان يؤمن بأنه «لا سبيل إلى تحقيق الديمقراطية السياسية إلا بالتححر الاقتصادي والاجتماعي»، لذلك كانت المطالبة بتححر الاقتصاد المغربي والفلاح من الهيمنة الأجنبية قوية.¹⁰

هل يمكننا، اعتماداً على ما سبق ذكره، القول بأن المغاربة لم يكن لهم وعي بالديمقراطية؟ في حديثه عما أسماه ديمقراطية الضرورة، لاحظ إبراهيم أبراش أن الاهتمام في المغرب «بالمسألة الدستورية مبكراً ووجود أحزاب سياسية منذ الثلاثينيات ثم رفع المؤسسة الملكية لراية الملكية الدستورية مباشرة بعد الاستقلال، لا يدل بالضرورة على وجود نضج سياسي ديمقراطي عند النخبة السياسية المغربية بقدر ما هو إحساس من هذه النخبة ومن المؤسسة الملكية بأن الديمقراطية، بما هي نظام للحكم يقوم على اعتراف القوى المتنافسة على السلطة بعضها ببعض والاتفاق على الحلول الوسط، أفضل شكل للحكم يمكنه أن يهيئ أرضية للتعايش ما بين قوى سياسية قوية كل منها تتوفر على قدر من الشرعية»¹¹. فخلص أبراش إلى ما يلي: إن الديمقراطية في بدايتها «كانت ديمقراطية فرضتها الضرورة الملحة، لا الوعي الديمقراطي أو الرغبة في تطبيق برامج محددة»¹². هل ما قدمه علال الفاسي عن الديمقراطية وفصل الحديث عنه لا يعبر عن وعي ديمقراطي؟ ثم، كيف يطالب شعب في مرحلة حاسمة بالديمقراطية، وهو لا يملك وعياً ديمقراطياً؟ علاوة على ذلك، إن ما ذكره علال الفاسي عن الكاتب المجهول الذي تحدث عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية ليبرهن دون أدنى شك على وعي المغاربة التام بالديمقراطية: «ولا نعلم فيما وقفنا عليه مشروع دستور عرض على أنظار الملك من طرف مواطن مغربي قبل المشروع الذي تضمنته مذكرة هذا الكاتب المجهول»¹³؛ فهي ليست ديمقراطية الضرورة كما يسميها أبراش، بل هو وعي بضرورة الاعتدال في بعض المطالب الديمقراطية تماشياً مع متطلبات مرحلة الاستقلال، في إطار وعي ديمقراطي لم يسبق له مثيل في دول عربية أخرى مرت بالتجربة نفسها.

إن القارئ لكتابي عبد الكريم غلاب «دفاع عن الديمقراطية» و«100 سنة من النضال الديمقراطي»، لا يلاحظ تتبعاً للمسار الديمقراطي في المغرب فحسب، بل يكتسب معلومات قيمة عن مفهوم الديمقراطية ومحاولة

⁹ - علال الفاسي، المرجع نفسه، ص 50

¹⁰ - علال الفاسي، المرجع نفسه، ص ص 50-51

¹¹ - إبراهيم أبراش، «الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقارنة للتجربة الديمقراطية في المغرب»، منشورات الزمن، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001)، ص 90

¹² - إبراهيم أبراش، المرجع نفسه، ص 90

¹³ - علال الفاسي، «الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها»، ص 19

ترسيخها من قبل القوى السياسية المغربية قبيل الاستعمار مروراً بمرحلة الاستقلال إلى المغرب المعاصر. وتكمن أهمية كتابات عبد الكريم غلاب عن الديمقراطية في أنها ليست مجرد تأملات نظرية في المفهوم والممارسة، بل هي دراسة نابغة من تجربة الكاتب السياسية وانخراطه في النضال من أجل نظام ديمقراطي، كما أنها نابغة من ثقافته التاريخية والفكرية عن الديمقراطية. لذلك يمكننا القول إن التصور الذي يقدمه يجمع بين تطور الممارسة الديمقراطية في تاريخ المغرب السياسي وبين الإنجازات التي حققها المغاربة في تغيير الدساتير وجعلها تتماشى مع الفكر الديمقراطي. والجدير بالذكر هنا أن ما حققه المغاربة من تغيير إيجابي هو حصيلة سنوات من النضال والصبر والتفائل، فكانت الأحزاب السياسية لا تقبل تغييراً في دستور ما لأجل القبول فقط، بل كانت ترى في التغيير «مرحلة وبداية السير في طريق الديمقراطية» كما كانت تؤمن بأن التطبيق إذا سار سيراً حسناً، من شأنه أن يمهد لتعديل الدستور كلما تطور الوعي بالديمقراطية في البلاد».¹⁴ من منظور عصري واعتماداً على ما حققه المغرب في دستور 2011، تكشف هذه الرؤية عن تبصر وحنكة سياسية لأن ممارسة الديمقراطية لا يمكنها أن تتحقق دفعة واحدة؛ فالبلدان الغربية التي يحتذى بها في نظمها الديمقراطية لم تُنجز ما أنجزته في مدة زمنية قصيرة، لذلك، كما يقول عبد الكريم غلاب، إن «الديمقراطية تعبير عن تطور فكري»، تطور يعكسه وعي المجتمع بالعدالة والمساواة والحرية، كما يعكسه النظام السياسي الذي يتماشى ودرجة الوعي لدى الشعوب، فلا يمكن مثلاً لشعب يفتقد لوعي ديمقراطي أن يطالب بدستور ديمقراطي، كما لا يمكن لدستور ديمقراطي أن يطبق على أرض الواقع بفعالية والشعب لا يعرف أهمية الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية ولا يعياً مثقفوه بالتفكير الجاد في طرق الوصول إليها.

لذلك، أكد عبد الكريم غلاب في كتاباته على الوعي السياسي وعلى جعل الثقافة السياسية ضرورة ملحة لا يمكن لأي مثقف أن ينسلخ عنها، لأن «الانسلاخ عن السياسة انسلاخ عن الحياة بكل مفاهيم الانسلاخ، بكل مفاهيم الحياة. لا يبرر الاعتصام بالثقافة والفكر البعد عن التفكير والعمل السياسي، إلا إذا كان المراد تعطيل جانب مهم من الفكر، وانغلاقه عن أن يتحرك في جانب مهم من الحياة».¹⁵ ثم إن الديمقراطية لا يمكن تحقيقها باللامبالاة والتمني، بل بالمعانة في التفكير والكتابة والتدبير: «الديمقراطية ثقافة علمية وممارسة عملية. وواضح أن الشعوب- الدول التي تدمقرطت منذ قرنين أو يزيد لم تنزل عليها الديمقراطية هبة من سماء، ولا كانت 'منحة' وعطاء سخياً تقبلتها الشعوب بجماع ذراعيها مرحبة، وإنما كانت معاناة عسيرة من التفكير والكتابة والتدبير».¹⁶ فالمثقف ثقافة سياسية بالإضافة إلى إبداعاته الأدبية مثلاً قادر على زرع بذور الوعي

¹⁴ - عبد الكريم غلاب، «دفاع عن الديمقراطية: بحث تاريخي تحليلي»، (المحمدية: مطبعة فضالة، 1966)، ص 186

¹⁵ - عبد الكريم غلاب، 'السياسة والثقافة' في «لا مفهوم للثقافة...»، (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1999)، ص 66

¹⁶ - عبد الكريم غلاب، 'المجتمع يؤدي ثمن الثقافات الجديدة' في «لا مفهوم للثقافة...»، ص 78

بالديمقراطية في أبناء جلدته، إن هو وظف قصته أو قصيدته اللهم الديمقراطي دون أن يغفل عن الجانب الأدبي والبناء الفني. فالشعب في حاجة ماسة إلى الديمقراطية، وبصفته مفكراً يجمع بين الثقافة والسياسة، يسهم عبد الكريم غلاب في استيعاب المعنى الأوسع للديمقراطية، وهذا واضح من خلال قوله: «لن يبذل الشعب من ذات نفسه إذا كان لا يعرف عن طريق ممثليه مصير المجهودات التي يبذلها، وإذا كان لا يشارك في الحكم وفي الرقابة على الحاكمين، ولذلك كان لا بد من الديمقراطية السياسية».¹⁷ والثقافة السياسية بالنسبة لعبد الكريم غلاب مطلب رئيس، على الشعب أن يسعى لتعميمها وجعلها الهدف الأوحد كي يستطيع تتبع مجهودات ممثليه وفرض رقابة واعية على الحاكمين، وهذا واضح من خلال قوله: «ولن يبذل [أي الشعب] من ذات نفسه إذا كانت ثمرة ما يبذله تسير لمصلحة الآخرين دون أن ينال حظه المتفق مع عمله ومجهوده، وإذا لم تكن هناك تعادلة بين قطاعات المجتمع في الانتفاع من مجهود المجتمع، ولذلك كان لا بد من الديمقراطية الاجتماعية».¹⁸ هي العدالة في أجلّ معانيها، الكل يستفيد من ثروات البلاد بحسب جهد وإسهام كل فرد على حدة، توفر الديمقراطية الاجتماعية بهذا المعنى السعادة المادية للعاملين من أجلها بغض النظر عن وظائفهم وأوضاعهم الاجتماعية، وفي هذا يقول: «ولن يبذل [الشعب مرة أخرى] من ذات نفسه إذا كان يعرف أن مجهوده يذهب لصالح فئة من الإقطاعيين أو الرأسماليين، ولذلك كان لا بد من الديمقراطية الاقتصادية».¹⁹ فالعمل الجاد في البوادي والمدن وعملية البناء المتواصلة فيما يخدم اقتصاد البلاد لا يجب أن يُستغل من قبل فئة قليلة على حساب مجهودات الشعب، لذلك فالديمقراطية الحقة هي التي تُبنى على ثقافة سياسية بانية وعدالة اجتماعية واقتصاد سليم.

بالنسبة لمحمد عابد الجابري، لا يمكننا تطبيق المعنى الحرفي للديمقراطية كما حدده اليونان؛ أي حكم الشعب نفسه بنفسه، على اعتبار أن الحكم يتطلب في الواقع حاكماً ومحكوماً، «إن فكرة 'الشعب' تستدعي مقابلاً لها، وهو فكرة 'الدولة'، فمن الصعوبة تصور 'شعب' دون نوع من التنظيم يربط هذا الشعب، ومن الصعب كذلك تصور 'تنظيم' دون نوع من الجهاز الرابط المنسق».²⁰ لذلك اعتبر الجابري المعنى اليوناني للديمقراطية مثالي وغير قابل للتطبيق على أرض الواقع في العصر الحديث الذي ربط الديمقراطية بالانتخاب. «فإعطاء 'حق الانتخاب'، يقول الجابري، «لجميع أفراد الأمة رجالاً ونساءً كان يجسد المعنى الواقعي للكلمة!».²¹ وفي

¹⁷ - عبد الكريم غلاب، «دفاع عن الديمقراطية: بحث تاريخي تحليلي»، ص 177

¹⁸ - المرجع نفسه، ص 177

¹⁹ - المرجع نفسه، ص 177

²⁰ - محمد عابد الجابري، «الديمقراطية وحقوق الإنسان»، سلسلة الثقافة القومية، ط 4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 15

²¹ - محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص 16

تأكيده على الانتخاب مكوناً رئيساً للديمقراطية السياسية اعتبر الجابري حرية الاختيار مكوناً رئيساً بدوره للانتخاب، ولكن هل كل فرد في المجتمع حر في اختياره؟ يجيب الجابري بالنفي لربطه الحرية بالإرادة: «إن الجائع لا يمكن أن يختار، لأنه ليس باستطاعته أن يريد إلا شيئاً واحداً: هو الخبز، والجاهل الأمي لا يمكن أن يختار، لأنه وإن تمكن من أن يريد فإنه لا يعرف بالضبط ما يريد، ولماذا يريد، ولا يملك القدرة على تحقيق إرادته».²² وفي حالة وجود عدد من الجاهلين الأميين في مجتمع ما، هل تلغى الانتخابات في غياب الإرادة؟ يعتمد الجابري هنا على الثقة التي يضعها الشعب في ممثليه، الذين يُنتظر منهم أيضاً توعية الجماهير و«تفتيح أدمغة الشعب» على الحقيقة.²³ والحقيقة هي أن الحل الوحيد للمشكل الاجتماعي هو النضال الهادف من أجل الديمقراطية الحققة؛ أي الديمقراطية الاجتماعية والعدالة والمساواة، ومن واجب الطليعة الواعية، يقول الجابري، والمسؤولين النقابيين والمنقفيين، أن ينخرطوا في عملية توعية الشعب وتوجيهه».²⁴

وإن كان الجابري ينطلق بمفهومه عن الديمقراطية من الطبقة الكادحة، وما توحى به من معاني ماركسية للصرع الطبقي، فإنه لا يختلف عن عبد الكريم غلاب في ضرورة تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية: «إن نضال الطبقة الكادحة يجب أن يكون على واجهتين: النضال من أجل الحريات العامة: الديمقراطية السياسية كوسيلة، والنضال من أجل الديمقراطية الاجتماعية كهدف. ومن الحكمة ألا نجعل كبير فرق بين الهدف والوسيلة في هذا الموضوع، لأنه متى تحقق هذا الهدف بتلك الوسيلة أصبح الهدف وسيلة والوسيلة هدفاً».²⁵

الديمقراطية والمصلحة العامة:

لماذا الديمقراطية؟ يتساءل الجابري، هل عرفت المجتمعات الغربية نظام حكم أفضل من الديمقراطية؟ نتساءل بدورنا قبل أن نعرف أبعاد الجابري من وراء سؤاله. «لا جدال في أن الهدف المباشر من الديمقراطية»، في رأي الجابري، «هو إيجاد أحسن صيغة ممكنة لحل مشكلة الحكم، وذلك يجعل الحاكمين خاضعين لإرادة المحكومين، أو مضطرين للخضوع لها، خضوعاً منظماً مقنناً تسهر عليه وتجعله فعلياً أجهزة ومؤسسات تنتخب انتخاباً حراً من طرف جميع أفراد الشعب البالغين سن الرشد».²⁶ قد يبدو هذا الجواب عادياً

²²- محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص 18

²³- محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص 23

²⁴- محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص 25

²⁵- محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص 26

²⁶- محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص 57

«تغيير البنية الذهنية العربية، تيسير الاندماج الاجتماعي وانتقال السلطة إلى النخب الجديدة داخل كل قطر عربي، شق الطريق نحو وحدة عربية... ثلاث وظائف تاريخية للديمقراطية في الوطن العربي. وإذا فمن دون 'الشرك' على سعيد الحاكمية البشرية، ومن دون التعددية الحزبية التي تعني تعدد الأحزاب وتعدد الأصوات داخل الحزب الواحد، من دون ذلك لا طريق إلى الوحدة. ومن دون حد أدنى من الوحدة العربية الحقيقية النفعية لا نهضة ولا تقدم في الوطن العربي».³⁰ مع أن فكرة الديمقراطية العربية تعبر عن طموح يتمنى تحقيقه كل مثقف عربي، فإن ثورات الربيع العربي برهنت بما لا يدعو مجالاً للشك بأنه لكل دولة عربية مميزات وطرقها الخاصة في الحكم. لذلك فإن الديمقراطية التي تمنى الجابري تحقيقها في الوطن العربي، قد تحقق الجزء الأكبر منها في المغرب، نظرياً على الأقل، كما يتبين جلياً في دستور 2011.

أما عبد الإله بلقزيز، فيرى أن قواعد السياسة تقوم على مصالح نسبية تراعي المصلحة العمومية الجامعة حتى لا تخرج المصلحة عن إطارها البناء وتتحول إلى العنف والإقصاء، لذلك فـ «السياسة تتحول إلى آلية-هي محط إجماع-بمقتضاها يصار إلى تنظيم علاقات من التوازن بين المصالح والتنافس السلمي على إدارة هذا التوازن من موقع هو السلطة».³¹ في هذا السياق، يحقق كل طرف مصلحته بالتوصل إلى تطبيق برنامجه عند وصوله إلى السلطة، ويحافظ على التوازن بين الأطراف الأخرى المختلفة عن طريق التوزيع والتقسام. «ولا يعني التوزيع والتقسام، بالضرورة»، يوضح بلقزيز، «أن يقوم هناك نوع من الشراكة أو الائتلاف في الحكم، بل يعني أن النخب، التي تؤول إليها مسؤولية إدارة السلطة، تضع في اعتبارها مطالب ومصالح الفئات السياسية والاجتماعية الأخرى المعارضة».³² ولكن كيف يمكن إدارة السلطة في غياب روح المشاركة والائتلاف، بل كيف يستطيع من يدير السلطة، وهو يفتقد إلى هذه الروح أن يضع في اعتباره مطالب المعارضة؟ إن الائتلاف في الحكم الذي هو سمة من سمات النظام السياسي المغربي تجسيد لروح المشاركة وتقسام السلطات، كما أن التداول السلمي على السلطة الذي أصبح النظام السياسي المغربي يتميز به ويعتبره بلقزيز عنوان القطيعة مع الاحتكار يعتبر ركيزة النظام الديمقراطي بامتياز، لأنه يعبر عن «قدرة كل طرف على تحصيل الشرعية من الرأي العام».³³ بهذا الشكل يكون بلقزيز قد عبر عن تصور ديمقراطي يحارب العنف بالأساس، ويكرس مبدأ التداول السلمي على السلطة، وهو تصور يروم بالأساس بناء مبادئ للديمقراطية من الأعلى.

³⁰ - محمد عابد الجابري، المرجع نفسه، ص 61

³¹ - عبد الإله بلقزيز، «العنف والديمقراطية»، منشورات الزمن (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1999)، ص 23

³² - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 24

³³ - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 24

يأخذ عبد الإله بلقزيز ظاهرة العنف في الوطن العربي كله، ويقترح حلولاً لصيقة بالمشروع الديمقراطي، لإلغاء الأسباب السياسية للعنف، أولاً، ويرى بلقزيز ضرورة فتح ملف الديمقراطية، والسلطة، وحقوق الإنسان وتحريره من الانحراف، إذ يقول: «والتحرير الذي نعنيه هنا هو تنظيف حقله من الألغام المزروعة فيه منذ تكونه الحديث: تنظيفه من قيم القمع، وثقافة التسلط واحتكار الرأي، والعدوان على الحقوق المدنية والسياسية للمجتمع؛ واستصلاح تربته بزرع قيم الحرية: حرية الرأي، والاختلاف، والحق في التعددية وفي التمثيل على قدم المساواة، والحق في التداول السلمي على السلطة».³⁴ بعبارة أخرى، يريد بلقزيز اقتراح النظام الديمقراطي والتنافس السياسي السلمي لحل معضلة العنف السياسي، وإن كنا لا نشاطره الرأي في إدراج المغرب ضمنًا ضمن الدول العربية التي يفتقد بعضها إلى أبسط شروط النظام الديمقراطي. يجب إلغاء الأسباب الاقتصادية للعنف، ثانيًا، وذلك، بالتفكير في «مشروع تنموي بديل يُؤمّن الخبز للناس، ويرفع عنهم ضائقة العيش والانسداد الاجتماعي الذي يدفعهم إلى الانتحار السياسي أحيانًا، مشروع تنموي ينصف الأرياف، ويحقق الحد الأدنى من التوازن في الإمكانيات التنموية بينها وبين المدن».³⁵ قد يكون السبب الاقتصادي بهذا المعنى ليس مؤثرًا على الانتحار السياسي فحسب، بل حافزًا رئيسًا على بيع الأصوات والضمان لأجل لقمة عيش مؤقتة ومحدودة لا تسمن ولا تغني من جوع، ولكن قد تؤسس لثقافة عاقبتها أخطر من ضائقة العيش. وثالثًا، وهو الأهم في رأينا، هناك الأسباب الثقافية للعنف السياسي، والمقصود بها ذلك العراك الثقافي بين النخب المثقفة، أو ما وسمه بلقزيز بحالة الحرب الأهلية الفكرية، التي يجب أن تُعوض بثقافة «الحوار والتسامح، والمناظرة العلمية، والتناقص الخلاق بين المرجعيات، والانفتاح المتعدد على التراث والعصر، وروح النسبية في التفكير».³⁶ كل ذلك سيسهم دون شك في تفرغ النخبة المثقفة لتوعية الشعب بأهمية النظام الديمقراطي والمواطنة البناءة والمشاركة الإيجابية في القرارات السياسية.

ثم بعد ذلك، يسرد عبد الإله بلقزيز خمسة مبادئ للنظام الديمقراطي، وهي:

أولاً: الدستور الذي يصون الحقوق، ويوزع الاختصاصات ويمنع الاحتكار، «والضمانة الوحيدة»، يحذرنا بلقزيز، «لأن لا يكون مزيفاً وممنوحاً، أن تتكفل هيئة تأسيسية مستقلة بصياغته لتأمين تعبيره عن إرادة

³⁴ - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 58

³⁵ - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 60

³⁶ - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 62

تكوين دولة المؤسسات: دولة الفصل بين السُّلط واستقلال القضاء».³⁷ وهذا ما عبر عن جزء كبير منه دستور 2011 بالمغرب.

ثانيًا: مبدأ حرية الرأي والتعبير الذي يتضمن «حرية الصحافة، وحرية البحث العلمي، والحق في الاختلاف، سواء أكان حق أفراد أو جماعات».³⁸ ولا يمكن، في رأي بلقزيز، تصور نظام ديمقراطي دون هذا الحق.

ثالثًا: التعدد السياسي الذي يأتي نتيجة حتمية لحرية الرأي والتعبير، ويسهم في حق إنشاء مؤسسات حزبية تمثل الشعب وتدافع عن حقوقه.

رابعًا: مبدأ النظام التمثيلي، على المستويين المحلي والوطني، لأن التمثيل، يوضح بلقزيز، هو الذي «تأمين به المشاركة السياسية، وهي شرط وجوب الديمقراطية، والذي يتحقق به قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة».³⁹

خامسًا: التداول على السلطة والتناوب على تدبير شؤون البلاد، وهذا الحق «يقرره الشعب (=المواطنون) بالإرادة الحرة المعبر عنها في الانتخابات».⁴⁰ وهذه الحرية، يشرح بلقزيز في كتابه «في الديمقراطية والمجتمع المدني»، هي التي تؤسس للديمقراطية، إذ يقول: «التعبير المؤسسي عن الديمقراطية هو التمثيل، أما التحقيق الإجرائي له (لها) فهو الاقتراع من حيث هو اختيار حر وطوعي، وفعل يترجم إرادة الاختيار والسيادة الذاتية. أما المبدأ الذي يؤسس علاقة الانتماء الديمقراطي تأسيسًا قاعديًا، حيث يكون 'فلسفتها' وخلفيتها الرئيسية، فهو حرية الاختيار التي تفترض ابتداءً، أعني نظريًا، نبذ، بل تجريم، كل ممارسة تتغيا تقييد تلك الحرية بشكل من الأشكال، أو التأثير عليها بتوجيهها هذه الوجهة أو تلك على النحو الذي قد ينتقص منها».⁴¹ وهكذا يكون عبد الإله بلقزيز قد وضع شروطًا لنظام ديمقراطي ينبذ العنف ويحاربه وينشر قيم الحرية وقبول الاختلاف، ويؤسس لبناء الثقة، على غرار الديمقراطيات الغربية، بين السلطة والمعارضة، وفي ذلك يقول: «مسألة أخرى لا سبيل إلى تجاهلها: نحتاج إلى هذه الهدنة السياسية، أيضًا، من أجل إنجاز هدف وظيفي ضروري: هو، باللغة السياسية الأمريكية المعاصرة، بناء الثقة بين الخصوم: بين السلطة والمعارضة.

³⁷ - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 74

³⁸ - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 74

³⁹ - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 75

⁴⁰ - عبد الإله بلقزيز، المرجع نفسه، ص 76

⁴¹ - عبد الإله بلقزيز، «في الديمقراطية والمجتمع المدني: مرآة الواقع، مدائح الأسطورة»، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001)، ص 59

ليست هذه الثقة ترفاً أو غزلاً سياسياً مرتجلاً، بل هي إجراء سياسي انتقالي ضروري نحو إطلاق توافق سياسي وطني على تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي».⁴²

الديمقراطية والحدثة:

بالطريقة نفسها، ناقش محمد نور الدين أفاية مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، وليس غريباً أن يكون عبد الإله بلقزيز هو من قدم لكتابه «الديمقراطية المنقوصة: في إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه»، إلا أن نور الدين أفاية، وفي سياق حديثه عن أسباب الانتقال الديمقراطي، حاول أن يربط بين ما سماه الانتقال الديمغرافي والانتقال الديمقراطي.⁴³ قد يقتررب التعبيران في صياغتهما شبه الشعرية، ولكن لا يجمع بينهما رابط، لأن الكثافة السكانية لا يمكنها أن تؤدي إلى تفكير المسؤولين في ضرورة الانتقال الديمقراطي، ثم إن النمو الديمغرافي لا يعني نمواً في وعي الشعب بالديمقراطية، ومع ذلك أصاب نور الدين أفاية في سرده لبعض بؤادر الانتقال الديمقراطي، مثل المصالحة بين الملكية والمعارضة في سنوات التسعين وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة التي أسست لثقافة حقوق الإنسان، كل ذلك، حسب أفاية، امتص غضب الشعب المغربي الذي عندما أسمع صوته طالب برحيل الفساد على خلاف الشعوب العربية الأخرى، مثل تونس ومصر وليبيا. وإذا كان الانتقال الديمقراطي عملية مركبة ومتشابكة، فهي لا تعني بالضرورة انتقالاً من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، كما ورد في ملاحظة نور الدين أفاية: «إنها صيرورة مركبة ومتشابكة ومتعرجة ومتداخلة الصعد، فهي تفترض التحول من حال غير ديمقراطية أو ما قبل ديمقراطية، إلى حال ديمقراطية ضمن مسار تتفاعل فيه كل المكونات الأساسية للجماعة الوطنية، اعتماداً على قيادات تمتلك ما يلزم من الكفاءة والنزاهة والالتزام والصدقية، لتعبئة ما هو مشترك بين الاتجاهات والتيارات والحساسيات والقوى كافة لبلورة مرجعية ديمقراطية جامعة».⁴⁴ لا يمكننا هنا أن نجزم بأن حدوث طفرة نوعية تمهد للديمقراطية بكل مميزاتها كاملة متكاملة، بل يمكننا بواقعية أكثر أن نقنع بانتقال من درج إلى آخر أعلى في سلم النظام الديمقراطي نفسه؛ بمعنى أدق إذا كان المغرب قد تشبع بالوعي الديمقراطي قبل الحماية، فإنه من الضروري أن يكون قد قطع حتى الآن أشواطاً عديدة في المسار الديمقراطي، ليمر بعد ذلك إلى التطلع لمرحلة تتفاعل فيها كل المكونات الأساسية للجماعة الوطنية.

⁴² - عبد الإله بلقزيز، «في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة»، ص ص 140-141

⁴³ - محمد نور الدين أفاية، «الديمقراطية المنقوصة: في إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه»، (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 25

⁴⁴ - محمد نور الدين أفاية، المرجع نفسه، ص ص 91-92

إذا كان الأمر كذلك، فليس غريباً أن يشير نور الدين أفاية ضمناً أن صعود سلم الديمقراطية يجب أن يعتمد خمس مهام تأسيسية اقتبسها من برهان غليون، ومع أن هذه المهام هي أساساً لأجل وطن عربي ديمقراطي، فإن تركيزنا ينصب أولاً وقبل كل شيء على المغرب.⁴⁵ المهمة الأولى تكمن في ضرورة تعميق وعي واضح بالديمقراطية من خلال وعي نظري. صحيح أن الجانب النظري حول الثقافة الديمقراطية ضعيف في المغرب مقارنة بالدول الغربية، إلا أن بلدنا قد أنتج مادة لا بأس بها كان من الممكن أن تُطور وتضاف إليها أفكار جديدة، وما الكُتّاب الذين سبق ذكرهم هنا إلا خير مثال على المادة الخام الغنية التي تعنى بموضوع الديمقراطية. والمهمة الثانية تتجلى في وجود موارد مادية ومعنوية؛ أي لو كانت الأحزاب والجمعيات والمنظمات غير الحكومية في غنى عن الموارد المادية على الخصوص لأبدعت في تبنيها الخطاب الديمقراطي ولشجعت على الممارسة الديمقراطية. يجب، في رأينا، ألا يرتبط الشغف بنشر ثقافة الديمقراطية بالموارد المادية، ولا حتى المعنوية، لأن ما فيه خير للشعب المغربي يمكن إنجازه خارج الهم المادي. أما المهمة الثالثة، فلها علاقة ببناء قطب ديمقراطي يؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية، لأنه دون قبولنا للاختلاف لا يمكننا أن نؤسس لديمقراطية حقيقية. والمهمة الرابعة هي إصلاح المؤسسات عمومًا، والمؤسسات الاجتماعية على الخصوص، وذلك بترويض استقلاليتها من أي تأثير يروم المصلحة الخاصة مادية كانت أم سياسية. والمهمة الخامسة يكون هدفها هو بناء إجماع وطني مستقل ركيزته الأساس هي «الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتماشى مع قيم الديمقراطية وتتسق مع اختيارها كإطار سياسي وقانوني للعمل الجمعي».⁴⁶

بعد هذه المهام التأسيسية يبقى صنع الانتقال الديمقراطي بيد الأحزاب السياسية والفاعلين الاجتماعيين. يقول أفاية بصدد المؤسسة الحزبية عمومًا إنها «بوصفها أداة عصرية لممارسة السياسة، من موقع الحكم أو المعارضة، ارتبطت بمدى تشبع النخب الثقافية والسياسية بالثقافة العصرية، ومدى وعيها بتوظيف الحزب، باعتباره أداة تنظيمية لتأطير المواطنين».⁴⁷ يجب ألا تُحد إذن وظيفة الحزب في تفرخ مرشحين للبرلمان فقط، بل يجب أن يكون الحزب أداة تنظيمية، ويمكننا أن نضيف في هذا السياق، ضرورة اهتمام الحزب بتثقيف المنخرطين ثقافة سياسية واجتماعية وتاريخية وأدبية، بالإضافة إلى جعلهم يفتحون على الثقافات الأخرى، لما لذلك من خير على الحزب وعلى الوطن بأسره. أما الفاعلون الاجتماعيون فهم «أولئك الذين يتخذون شكل تجمعات وتنظيمات لها قابلية وقدرة على تبني قيم المجتمع الديمقراطي وتتطلع إلى، بل تعمل من أجل، إعادة

⁴⁵ - محمد نور الدين أفاية، المرجع نفسه، ص ص 98-101

⁴⁶ - انظر محمد نور الدين أفاية، المرجع نفسه، ص 101

⁴⁷ - محمد نور الدين أفاية، المرجع نفسه، ص 121

بناء مجال سياسي ومدني مؤطر بمرجعيات حقوق الإنسان»⁴⁸، إلا أنه يؤكد في موضع آخر أن على هؤلاء أن يكتسبوا مستلزمات الحداثة ومهارات ثقافية تؤهلهم إلى تنمية تشاركية.⁴⁹

نستنتج من مؤلف نور الدين أفاية، «الديمقراطية المنقوصة»، أن الديمقراطية في الوطن العربي، ومن ثم في المغرب، تبقى ناقصة دون التشعب بأفكار الحداثة والانفتاح على الثقافة الحداثية، إلا أن المؤلف لم يسرد الأسباب التي تجعلنا نفتتح بضرورة القطيعة مع الماضي ولا بضرورة تبني ثقافة الحداثة. هل تنمو الديمقراطية بأفكار الحداثة وتموت بالتقاليد؟ كيف نفسر دفاع المناضلين المغاربة الرواد في المطالبة بالديمقراطية قبيل الحماية وبعد الاستقلال؟ ألا يمكننا تحقيق ديمقراطية تجمع بين الأصالة والمعاصرة؟ ألا يمكننا اتخاذ بريطانيا العظمى مثلاً لديمقراطية رائدة تتغذى من هوية أصيلة وتعيش حداثتها بامتياز؟

نجد التوجه نفسه عند المصطفى المريزق الذي يربط هو الآخر الديمقراطية بالحداثة، عندما تحدث باسم الجمع عن الديمقراطية التي "نريد"، وكأننا في مجتمع لكل فريق فيه ديمقراطيته، في حين نأمل أن تكون ديمقراطيتنا واحدة موحدة نسهم جميعاً أحزاباً وجمعيات وأفراداً في بنائها وتعويض ما نقص منها. يقول المريزق: «إن أغلب الطاقات الحيوية المدافعة عن الخيار الديمقراطي ببلادنا، طاقات وطنية، نشأت وتربت في درب النضال ضد كل أصناف القمع ومخططات القوى الرجعية وطنياً وعربياً، وضد الإمبريالية والاستعمار، وعبرت عبر التاريخ عن ارتباطها العميق بالمشروع الحداثي الديمقراطي. واليوم تبرز يانعة في العديد من التنظيمات والحركات، وتنمو متجهة نحو انبثاق تيار عام يطالب بالالتزام بالتغيير الحقيقي سلميًّا، واعتماد الحق في الرأي والتعبير وسيلة أساسية لتحسيس كافة المواطنين بمشروعية الخيار الديمقراطي».⁵⁰ مع أن المريزق ينتقد في مؤلفه العلاقة المناوئة بين الأحزاب وقواعدها، فإنه غفل عن ذكر حساسية عديد من المثقفين غير المنتمين من الأحزاب، وكلامه الوارد هنا عن الطاقات الحيوية المدافعة عن الديمقراطية خير دليل على ذلك، لأن هذه الطاقات الحيوية ما هي إلا طاقات، تخبرنا كتب التاريخ المغربي، أنها قد انتمى بعضها أول الأمر إلى حزب الاستقلال، وبقيت أغلبها مخلصه لنهج علال الفاسي الذي إن عاش في زمن النضال الديمقراطي الأول، فإنه لم يجرّد الديمقراطية من الحداثة إطلاقاً. ونحن نتفق، رغم ذلك مع المريزق في «حق كل مواطن تواق للحداثة والديمقراطية أن يطالب الأحزاب السياسية بإيراز المضمون التاريخي لشعاراتها، ومنظورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمغرب الغد الذي نحلم به. لقد آن الأوان أن تقدم الأحزاب السياسية

⁴⁸- محمد نور الدين أفاية، المرجع نفسه، ص 116

⁴⁹- محمد نور الدين أفاية، المرجع نفسه، ص 119

⁵⁰- المصطفى المريزق، «في الطريق... إلى ربيع الديمقراطية»، منشورات الزمن (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2013)، ص ص 119-120

مشاريعها المجتمعية ومقترحاتها للنقاش الديمقراطي أمام الشعب». ⁵¹ ولكن كيف يمكن لهذا الشعب، والجهل عدوه الأساس في رأي المريزق، أن يفهم المضمون التاريخي والمشاريع المجتمعية؟

خلاصة القول، نفهم من المريزق أن الديمقراطية التي يريدونها، تبدأ بالمحاسبة وتصفية إرث الماضي لأنه يرى بأن الشعب المغربي بحاجة إلى مصالحة أوسع من الإنصاف والمصالحة، «مصالحة بأبعادها العملية والاجتماعية والسياسية». ⁵² وربما لأول مرة في تاريخ الدراسات حول المسألة الديمقراطية يظهر مؤلف «الثورة الديمقراطية» الذي، بحكم تخصص صاحبه رضوان سليم في الفلسفة، يتناول تصور الانتقال الديمقراطي في المغرب من منظور مختلف، يقترب أكثر من البعد الفلسفي ويبعد شيئاً ما عن البعد السياسي الذي طغى على الساحة الفكرية المغربية، لذلك جاء تصور رضوان سليم مخالفاً لتصور المتخصصين في القانون والعلوم السياسية، ونحن بهذه الملاحظة لا نقصد التقليل من أهمية الدراسات السياسية، وإنما نرمي إلى ضرورة اعتبار المسألة الديمقراطية مسألة تهتم كل المثقفين المغاربة على اختلاف تخصصاتهم العلمية.

يتميز تصور رضوان سليم للانتقال الديمقراطي في المغرب باحتوائه على تسع قضايا مرتبطة فيما بينها تؤسس لديمقراطية مغربية محضة، وهذه القضايا هي: مقترح الحكم الذاتي للقضايا المغربية، والهوية الثقافية الأمازيغية، وإمارة المؤمنين، والمسألة الدستورية، وحقوق النساء، والتحديث المغربي، والتلاحم الاجتماعي، والثقافة والفن، والتربية والسلوك المدني. وبما أن القضايا الخمس الأولى لا يختلف فيها رضوان سليم عن التوجه العام للمثقفين المغاربة، فإنه من المفيد أن نركز على تصوره لعلاقة القضايا الباقية بالانتقال الديمقراطي. يقصد المؤلف بالتحديث المغربي مساندة التطورات العصرية الأوروبية التي بفضل «ثورات اجتماعية، سياسية، فكرية، فنية، وعلمية وتقنية هائلة أفضت، في نهاية المطاف، إلى بزوغ نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي جديد هو النظام الرأسمالي الليبرالي». ⁵³ فالمغرب إذن لكي يحقق التغيير نفسه الذي هو في رأي المؤلف تغيير إيجابي، إلى حد وصفه بالملكي، عليه تبني النظام الرأسمالي الليبرالي: «يعتبر الانتقال إلى الرأسمالية مقدمة ضرورية لتحقيق الانتقال إلى الديمقراطية. أما الطريق الملكي لبلوغ ذلك الهدف فهو التحديث، تحديث النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتحديث طرق التفكير ونماذج السلوك الفردي والجماعي». ⁵⁴ وفيما يتعلق بالتلاحم الاجتماعي، يرى رضوان سليم أنه من اللازم أولاً، لأجل انتقال ديمقراطي سليم، تجاوز التناقض الاجتماعي الصارخ الذي قسم المغرب إلى قوات شعبية مهمشة وقوى بورجوازية قوية،

⁵¹ -المصطفى المريزق، «في الطريق... إلى ربيع الديمقراطية»، ص 120

⁵² -المصطفى المريزق، «في الطريق... إلى ربيع الديمقراطية»، ص 118

⁵³ -رضوان سليم، «الثورة الديمقراطية»، (دار أبي رقرق: الجدل، 2013)، ص 179

⁵⁴ -رضوان سليم، «الثورة الديمقراطية»، ص 181

وتقع مسؤولية الإصلاح على المؤسسات «الدستورية (الحكومة، البرلمان، الجماعات المحلية، المجالس الوطنية وغيرها). فإذا كانت وظيفة الملك تتحدد في صون التلاحم الاجتماعي للأمة المغربية، فإن مهام المؤسسات الديمقراطية تتجسد في منحه مضموناً واقعيّاً وشكلاً مؤسساتياً. وإن الإخلال بهذه الوظائف والمهام والأدوار يعرض الأمة المغربية جميعها لتهديد التقسيم الترابي وخطر الانقسام الاجتماعي».⁵⁵ قد يذهب المحلل الاجتماعي إلى تنفيذ هذا التقسيم الذي اختزل المغرب في طبقتين بحجة أن الطبقة المتوسطة غائبة عن التقسيم، وإن كانت تفرض نفسها بقوة هي أيضاً، وتقع بين مطرقة الطبقة البرجوازية التي تتسلل من أداء واجباتها الضريبية وسندان القوات الشعبية التي تنزل باللائمة عليها وتحملها مسؤولية وضعها المزري. فالطبقة المتوسطة بالمغرب هي التي تؤدي الضرائب المفروضة عليها وهي التي في قربها أكثر من القوات الشعبية تتعرض للانتقاد.

أما قضية الثقافة والفن، فهي القضية الغائبة مطلقاً في الحديث عن الديمقراطية في المغرب، مع أن الثقافة والفن يسهمان على نحو فعال في تكوين الذوق الفردي والجماعي ويلقنان قيم الجمال والإحساس البناء، فإنهما يعتبران بتجاهل منظري الديمقراطية لهما أنهما خارج الهم السياسي، في حين كان من الممكن تفادي عوائق كثيرة في المشهد السياسي المغربي لو أنهما استُعْمِلتا لأجل صقل مهارات المواطنين. «تفتقد الديمقراطية اليوم»، يلاحظ رضوان سليم، «لمضمون ثقافي، نظراً لغياب سياسة ثقافية مؤسساتية للدولة، ما يجعلها تخضع في نشرها لمبادرات فردية تلقائية وتطوعية، الأمر الذي يتناقض مع الواقع المجتمعي الراهن الذي يتطلب تعبئة ثقافية عامة داخل مؤسسات وظيفية تهدف إلى إعادة تأسيس مفهوم الثقافة الوطنية كتعبير عن مبادئ وقيم وأفكار الديمقراطية المغربية الجديدة».⁵⁶ لا يمكن لأي شكل ثقافي ولا لأي تعبير فني القيام بمهمة التنقيف إن لم يكن ذا جودة عالية، لأن الديمقراطية قيماً وأفكاراً لا ترقى إلى المستوى الرفيع دون أفراد يملكون وعياً بأهمية الثقافة والفن.

ويتطرق رضوان سليم أخيراً إلى قضية التربية والسلوك المدني الذي يشمل باختصار قيم الواجب والاحترام والتسامح والتضامن، وليس من الضروري أن تخضع هذه القيم للتربية الحديثة، كما ذهب إلى ذلك الكاتب، لأنها قيم خالدة ساهمت في بناء إنسان الماضي كما ستسهم في تكوين جيل الحاضر والمستقبل. وليس من الضروري أيضاً أن تكون الديمقراطية المغربية ديمقراطية حديثة، لا سيما، كما جاء في كلام رضوان سليم نفسه، إذا كانت «الوطنية والمواطنة خاصيتان تطبعان في وحدتهما الديمقراطية المغربية، تلك الوحدة

⁵⁵- رضوان سليم، «الثورة الديمقراطية»، ص 183

⁵⁶- رضوان سليم، المرجع نفسه، ص 187

الجوهرية النابعة من قلب الممارسة الثورية كاختيار مستقبلي رسمته نخبة سياسية، دينية وثقافية وطنية للمغرب المأمول».⁵⁷ إنها الديمقراطية المغربية التي تجمع بين الماضي والحاضر، بين قيم الوطنية الحقيقية والمواطنة الحديثة، وليس الحديثة.

خاتمة:

نستنتج مما سبق أن حديث المثقفين المغاربة عن الديمقراطية يؤسس لإطار نظري مفيد يمكن استغلاله بشكل إيجابي جداً في وضع اللبنة الأولى لمجتمع ديمقراطي يتماشى مع التطورات المعاصرة التي يعرفها العالم بأسره. إلا أنه من الواجب التنبيه إلى أن الديمقراطية ليست بالضرورة حكراً على الأحزاب ومنظريها أو على المختصين في العلوم القانونية والسياسية، بل هي هم كل مواطن يتوخى العيش الكريم، لذلك على المثقفين المغاربة أن يفحصوا الديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى بعد أن فحصوها من الأعلى فقط، كما تبين كتاباتهم التي ناقشنا بعضها هنا. وما كان الغرب ليصل إلى الديمقراطية التشاركية التي اتخذها منهجاً في الآونة الأخيرة لو لم يدرس أعلى هرمها وأسفلها، فوصل إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية ثقافة تبدأ من الأسفل؛ أي الأفراد وعامة الشعب، لتصعد قوية متينة إلى الأعلى نحو النخب السياسية والاقتصادية والقانونية.

⁵⁷- رضوان سليم، المرجع نفسه، ص 193

المراجع:

- أبراش، إبراهيم. «الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقارنة للتجربة الديمقراطية في المغرب»، منشورات الزمن. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001
- أفاية، محمد نور الدين. «الديمقراطية المنقوصة: في إمكانات الخروج من التسلطية وعوائقه». بيروت: منتدى المعارف، 2013
- بلقزيز، عبد الإله. «العنف والديمقراطية»، منشورات الزمن. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1999
- بلقزيز، عبد الإله. «في الديمقراطية والمجتمع المدني: مرآة الواقع، مدائح الأسطورة». الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2001
- الجابري، محمد عابد. «قضايا في الفكر المعاصر»، ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- الجابري، محمد عابد. «الديمقراطية وحقوق الإنسان»، سلسلة الثقافة القومية، ط 4. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013
- سليم، رضوان. «الثورة الديمقراطية». دار أبي رقرق: الجدل، 2013
- غلاب، عبد الكريم. «دفاع عن الديمقراطية: بحث تاريخي تحليلي». المحمدية: مطبعة فضالة، 1966
- غلاب، عبد الكريم. «لا مفهوم للثقافة...». الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1999
- الفاسي، علال. «الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها»، إعداد عبد الرحمن بن العربي الحريشي. الرباط: مطبعة الرسالة، 1990
- المريزق، المصطفى. «في الطريق... إلى ربيع الديمقراطية»، منشورات الزمن. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2013



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com